# الوضع القانوني لقطاع غزة تحت الادارة المصرية

عواد الاسطل

نتيجة لانهيار الكيان الفلسطيني العام ١٩٤٨، وبعد التسويات المؤقتة التي اعقبت الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى، عاش مواطنو قطاع غزة، وحتى حرب حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ ( ما عدا فترة الاحتلال الاسرائيلي الاول للقطاع من ٢٩ تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٥٦ الى ٧ آذار ـ مارس ١٩٥٧ )، تحت اشراف الادارة المصرية. وفي تلك الفترة، كانوا من اكثر التجمعات الفلسطينية قدرة على التعبير المنظم، والعلني، عن الهوية الفلسطينية بمظاهرها كافة، على الرغم من تحكم الادارة المصرية، في كافة المظاهر السيادية، والانشطة الاقتصادية والاجتماعية، في القطاع.

ومنذ الاحتلال الاسرائيلي للقطاع العام ١٩٦٧، حدث تطوران أثرا في علاقة مصر بالقطاع، وكان لهما اكبر الأثر في التأثير على الحركة السياسية فيه، وبالتالي سيكون لهما آثار لا يستهان بها في مستقبله السياسي: اولهما، خروج القطاع، فعلياً، من السيادة المصرية، ليخضع بذلك الى سيطرة الاحتلال الاسرائيلي؛ وثانيهما، اتخاذ الحركة السياسية في القطاع شكل المطالبة بحق تقرير المصير، والمعبر عن دولة فلسطينية مستقلة تجمعهم وابناء الضفة الغربية، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

واذا كان التطور الأول لم يؤدِ، من الناحية القانونية، الى انتقال السيادة على القطاع الى سلطة الحكم الاسرائيلي العسكري فيه، الا انه قاد، ونظراً ربما لتعقد ظروف الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الى حدوث تغيير في موقف مصر تجاه القطاع، ضمن موقفها العام من كيفية ادارة الصراع مع اسرائيل. فازاء اعتقاد القيادة المصرية، وبخاصة بعد حرب تشرين الاول ( اكتوبر )، بأن في امكانها ان تحل مشاكلها الصراعية مع اسرائيل بمفردها، اتجهت السياسة المصرية، تدريجياً، الى الابتعاد عن الانغماس الجدي في حل مشكلة قطاع غزة، المرتبطة بحل المشكلة الفلسطينية. ووصل هذا الابتعاد حدوده القصوى، بتوقيع مصر معاهدة السلام مع اسرائيل، وهذا ما اثر في الحركة السياسية في القطاع، والقى ظلالاً كثيفة على مستقبله السياسي، نظراً لما شكله خروج، او اخراج، مصر من الصف العربي، من اضعاف للموقف العربي العام تجاه اسرائيل.

اما التطور الثاني، فانه، وعلى الرغم من انه جاء تعبيراً عن حالة النهوض الوطني الفلسطيني تحت الاحتلال، الا ان تَعقُّد ظروف الصراع، وقف عقبة على طريق تحقيق القيمة السياسية العليا، التي عبر عنها ذلك النهوض، وبصفة خاصة بعد حرب تشرين الاول ( اكتوبر )، والمتمثلة في المناداة بالدولة الفلسطينية المستقلة. واضافة الى هذه المعاناة السياسية، عانى مواطنو القطاع ( مع مواطني الضفة )، من افرازات الاحتلال الاسرائيلي، التي ساهمت في استفحال المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.